الجدل السكاني في مصر في الثمانينات
بين المالثوسية والتكاثرية

الدكتورة وداد مرقص
أستاذ مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب بينها

لقد تمت محاولة جادة للتأريخ للفكر السكاني في مصر منذ بداية القرن العشرين [1] وجمعت مادة ثرية وتم تحليلها وعرضها عرضا مستفيضا الا أن هذا البحث لم يحاول تصنيف أنماط الفكر السكاني في مصر بل اقتصر في معظم الأحوال علي عرض الفكر المالثوسي ، كما انه لم يتعرض للفكر السكاني في الثمانينات ثم اهتم فقط بالفكر الاكاديمي أي الفكر الذي وجد تعبيرا له داخل الجامعات والمراكز البحثية . وهو أخيرا لم يربط بين الإنتاج الفكري وبين الظروف والملابسات الاجتماعية التي أدت أو سمحت بظهور نمط معين من الفكر السكاني .

/ وسوف تحاول الدراسة الحالية التركيز علي الجدل السكاني الذي دار في مصر في الثمانينات وبصفة خاصة في بداية الثمانينات لما كان يتسم به هذا الجدل من ظهور آراء متعارضة ومتباينة مثلت أنماطا متنوعة من الفكر السكاني . كما سوف نحاول تحليل العوامل السكانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أدت إلي ظهور هذا الجدل السكاني . وأخيرا لن نعتمد في تحليلنا هذا علي الانتاج الاكاديمي البحت بل علي ماكتبه الاكاديميون المتخصصون وغير المتخصصين في صحافة التبسيط العلمي ولاسيما في مجلة الأهرام الاقتصادي .

وهناك سببان لاختيارنا هذا المستوي من التفكير : أولهما أن هذا النوع من الكتابات أكثر تأثيرا علي جمهور عريض من المثقفين في حين ان الكتاب الجامعي كثيرا ما يظل حبيسا داخل جدران الجامعة ، وثانيهما ان المقالات التي تكتب في صحافة التبسيط العلمي تكون أكثر حساسية للأوضاع السابقة باجل قصير عن الكتب التي يحتاج ربطها بالاحداث الاجتماعية والسياسية التي تظهر علي المدي الطويل . ولما كان هذا البحث يحاول ان يسهم بطريقة متواضعة في علم اجتماع المعرفة [٢] في مجال السكان عن طريق الربط بين الأحداث الاجتماعية والسياسية من ناحية والافكار الديموجرافية من ناحية أخري فكان من الأسهل كنقطة بداية الربط بين الأحداث القصيرة الأجل وانتاج الفكر الديموجرافي .

وسوف يتم التحليل علي ثلاثة محاور :

١- تشخيص الوضع السكاني هل يمثل مشكلة أم لا .

٢- تحليل الآراء فيما يتعلق بمدي تدخل في الظواهر الديموجرافية في مقابل مدي احترام الاختيار الفردي .

٣- المستوي السياسي للتفكير . هل يتم علي مستوي قومي أو مستوي عربي أو مستوي عاملي .

وسوف نحاول أيضا من الناحية النظرية البحث عما إذا كان هؤلاء المفكرون يتبنون سواء شعوريا أو لا شعوريا نظرية التوزان الاجتماعي المعروفة بالنموذج الوظيفي أم أنهم يتبنون النظرية البنائية [٣] ، المعروفة بالنموذج الراديكالي البنيوي .

العوامل التي أدت إلي تنشيط الجدل الديموجرافي في الثمانينات :

١- **العوامل الديموجرافية** : كان معدل المواليد قد انخفض خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٢ من ٩ر٤٠ في الالف في عام ١٩٦٦ إلي ٥ر٣٤ في الالف في ١٩٧٢ . وكان الفكر الديموجرافي السائد السبعينيات ارجع هذا الانخفاض إلي نجاح السياسة السكانية التي كانت قد بدئت في عام ١٩٦٥ . إلا أن معدل المواليد ما لبث ن ارتفع بعد ذلك حتي عاد إلي ما كان عليه بدء السياسة السكانية اذ أنه بلغ ٢ر٤٠ في الالف في عام ١٩٧٩ (انظر الجدول) . فأثارت هذه التطورات تساؤلات المفكرين والمتخصصين إذ اتضح ان الهبوط العارض في بداية السبعينيات لم يكن نتيجة لتطبيق سياسة تنظيم الأسرة بل كان له أسباب أخري أهمها ظروف الحرب (١٩٦٧ - ١٩٧٣) . وهذه الظواهر أثارت تساؤلات حول مدي فاعلية برامج تنظيم الأسرة . وبالمثل أيضا فان إعادة ارتفاع معدلات المواليد أدت إلي اعادة ارتفاع معدل النمو السكاني من ٢٪ في عام ١٩٧٠ إلي ٩ر٢٪ في عام ١٩٧٩ (انظر الجدول) مما أثار بعض المخاوف لدي نمط معين من الفكر السكاني .

تطور معدلات المواليد والوفيات
والنمو السكاني
١٩٧٠ - ١٩٧٩

السنة	معدل المواليد في الالف	معدل الوفيات في الالف	معدل النمو السكاني في الالف
١٩٧٠	٣٥ر٢	١٥ر١	٢ر٠
١٩٧١	٣٥ر٢	١٣ر٢	٢ر٢
١٩٧٢	٣٤ر٥	١٤ر٥	٢ر٠
١٩٧٣	٣٥ر٩	١٣ر١	٢ر٢
١٩٧٤	٣٥ر٨	١٢ر٧	٢ر٣
١٩٧٥	٣٦ر٢	١٢ر٢	٢ر٤
١٩٧٦	٣٦ر٦	١١ر٨	٢ر٥
١٩٧٧	٣٧ر٥	١١ر٨	٢ر٦
١٩٧٨	٣٧ر٤	١٠ر٥	٢ر٧
١٩٨٩	٤٠ر٢	١٠ر٩	٢ر٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، ١٩٥٢ - ١٩٨٦ .

وإذا كان للظواهر الديموجرافية أثر واضح ومتوقع علي الفكر الديموجرافي ، الا أن الظواهر الأخري من سياسية واقتصادية واجتماعية لها أثر قد يكون أقل

وضوحا وان كان لا يقل أهمية عن الظواهر الديموجرافية .

٢- العوامل الاجتماعية : نريد هنا التركيز علي ظاهرة الهجرة إلي الدول النفطية التي تفاقمت في السبعينيات والتي وصلت في عام ١٩٧٨ إلي ١ر٣٦٥ر٠٠٠ عاملا وفقا لتقديرات وزارة العاملة [٤] وهذه الهجرة أدت إلي نقص في الايدي العاملة في بعض القطاعات مثل قطاع الزراعة وقطاع الحرف .

كما أنها أدت إلي انعاش الاقتصاد الوطني نتيجة لتحويلات المصريين من الخارج . وقد أدي هذا الأثران إلي ازدهار وجهة النظر التكاثرية .

٣- العوامل الاقتصادية : كان من ضمن آثار الإنفتاح الاقتصادي انه أدي إلي زيادة الفروق الداخلية في النصف الثاني من السبعينيات وبداية الثمانينيات نتيجة لاتساع القطاع الخاص [٥] . ومعرفة هذه الحقائق لدي المثقفين والاقتصاديين منهم بالذات أدي إلي ظهور الاتجاهات الانمائية التي تربط بين هبوط الخصوبة وزيادة العدالة في المجتمع .

٤- العوامل السياسية : فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، فان من أهم معالم نهاية السبعينيات ظهور بوادر الديموقراطية علي الأقل علي مستوي الفكر والتعبير عن الرأي مما شجع المثقفين والمفكرين علي التعبير عن آرائهم في مجال السكان حتي وان اختلفت مع رأي السلطة [٦] . هذا بالإضافة إلي تشجيع السلطة الحوار حول موضوع السكان وإلي دعوتها إلي انعقاد المؤتمر القومي للسكان .

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فان أهم سمة أثرت علي الجدل السكاني في بداية الثمانينات هي التدخل الامريكي في السياسة السكانية المصرية . ومن أهم معالم هذا التدخل في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات زيادة الدعم المالي من ٢٦ مليون دولار إلي ٤٥ مليون دولار في عام ١٩٨١ علي ان ينفق هذا المبلغ علي تدريب الاطباء والتقنيين في مجال تنظيم الأسرة (٧) أي علي ألا ينفق علي مشروعات التنمية كما كان يتم ذلك في إطار جهاز السكان وتنظيم الأسرة . ومن مظاهر هذا التدخل أيضا الحملة الاعلامية التي قام بها خبير أمريكي خلال عام ١٩٨٠ في مجال تنظيم الأسرة والتي أثارت ردود فعل غاضبة في الصحافة اليومية (٨) واما صورة التدخل الاجنبي التي اثارت ردرد فعل متعددة لدي المفكرين والمتخصصين في مجال السكان هي التقرير الامريكي المعروف باسم تقرير رابيد والذي اتخذ وجهة نظر مالثوسية بحته أي انه ركز علي مساوئ الزيادة السكانية علي العمالة والمدخرات والاستثمارات اللازمة وعلي مدي الإكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية وعلي الخدمات التعليمية وغيرها . ولم يشر أبدا إلي التنمية علي المتغيرات السكانية بل أوحي بضرورة خفض عدد أطفال الأسرة إلي اثنين أو ثلاثة عند عام ٢٠٠٠ (٩) ، دون الإشارة إلي ضرورة خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي من المعروف انها يجب ان تسبق أي هبوط في الخصوبة .

هذا وجدير بالذكر ان التدخل الامريكي في السياسات السكانية في دول العالم الثالث، أدي إلي ردود فعل غاضبة من قبل الصحفيين والمفكرين في كثير من هذه الدول ولاسيما في دول أمريكا اللاتينية (١٠) .

٥- السياسة السكانية في منتصف السبعينيات : منذ عام ١٩٧٣ التزمت الدولة بسياسة سكانية تأخذ في الاعتبار ضرورة التأثير علي

بعض الظواهر الاجتماعية الاقتصادية المؤثرة في معدل المواليد ، بدلا من الاكتفاء بسياسة اعلامية تهدف إلي التأثير المباشر علي قرارات الوالدين الخاصة بالإنجاب . وهذه السياسة اذن اخذت بوجهة نظر إنمائية وان كانت لم تأخذ بوجهة نظر التنمية الشاملة أو التغيير الشامل الا انها كانت بداية لظهور الفكر الإنمائي في مصر في مجال السكان .

وفي عام ١٩٧٥ تم تطوير السياسة السكانية مرة أخري بحيث تضمنت الاهتمام بضرورة إعادة توزيع السكان وكذلك بضرورة النهوض بالناحية الكيفية للسكان وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة ، وذلك إلي جانب الإبطاء من النمو السكاني . وبالإضافة إلي ذلك فقد عبر المسئول عن السياسة السكانية القومية حينذاك عن امكانية التأثير الإيجابي للسكان علي التنمية إذ ما تم تطوير الموارد البشرية للمجتمع(١١) .

كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلي اثراء الحوار الديموجرافي في بداية الثمانينيات كما سيتضح مما يلي :

الجدل الديموجرافي في الثمانينيات :

يمكن تصنيف الاتجاهات الفكرية في مجال السكان في بداية الثمانينات إلي ثلاثة اتجاهات : الاتجاه التكاثري ، والاتجاه المالثوسي والاتجاه الانمائي .

وسوف نبدأ تحليلنا بعرض الاتجاه التكاثري لانه أول رد فعل ظهر للظواهر الديموجرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في السبعينيات التي سبق ان عرضناها ، ثم الاتجاه المالثوسي وهو الاتجاه الرسمي للدولة الذي دافع

عنه بعض المفكرين ردا علي انصار الاتجاه التكاثري ، ثم الاتجاه الانمائي لانه من وجهة نظرنا هو اتجاه المستقبل .

١- الاتجاه التكاثري :-

لم يكن الاتجاه التكاثري وليد بداية الثمانينيات ، بل ظهر منذ بداية القرن التاسع عشر علي يد روسي بك (١٨٧٨) ثم علي يد ايلي نصيف وكروشلي في النصف الأول في القرن العشرين .

فكان كتاب روسي بك دعوة مستميتة إلي التناسل السريع لأن السكان هم الثروة الحقيقية للدولة . هي الصناعة المزدهرة والإنتاج وهي التجارة النشطة (١٢) أما كروشلي في النصف الأول من القرن العشرين (١٩٣٩) ، فكان يري ان مصر لا تعاني من مشكلة سكانية ولكنها تعاني من سوء توزيع السكان علي الأراضي الزراعية ، وهو يضرب مثلا علي ذلك بقوله ان هناك مساحات شاسعة في شمال الدلتا لم تزرع بعد رغم انه تم استصلاحها ويرجع ذلك إلي نقص السكان في هذه المناطق . ويعطي دليلا آخر علي ان مصر لا تعاني من مشكلة سكانية وهو أنه في بداية القرن التاسع عشر كان عدد السكان خمس العدد الحالي ، ورغم ذلك فكان مستوي المعيشة متدنيا عنه في الوقت الحالي (أي ١٩٣٩) . وهو يتوقع أخيرا ان انتشار التعليم سوف يؤدي من تلقاء نفسه إلي هبوط معدل المواليد فلا داعي ذن للقلق من الزيادة السكانية(١٣) .

ويلاحظ ان الدليل الثاني الذي أورده كروشلي - وهو الدليل التاريخي - هو دليل قد لجأ اليه بعض من كتب عن الموضوع في بداية الثمانينيات كما سنظهر بعد

قليل .

أما في بداية الثمانينيات ، فمعظم من نحا هذا الاتجاه كان متأثرا بظاهرتين هامتين : أولاهما علي المستوي العالمي وهي التقدم التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم في الوقت الحالي والذي من شأنه أن يؤدي إلي زيادة انتاجية السكان وبالتالي إلي اعادة التوازن بين السكان والموارد . اما الظاهرة الثانية التي تأثر بها من كتب في هذا الاتجاه فهي ظاهرة اقليمية تتمثل في هجرة المصريين إلي الدول العربية ، مما أدي إلي وجود نقص في العمالة في بعض القطاعات وبالتالي إلي الرغبة في زيادة عدد السكان . هذا بالاضافة إلي حجم تحويلات المصريين العاملين في الخارج مما أدي إلي تدعيم الاقتصاد المصري ، وهو ما أوحي لهؤلاء الكتاب ان زيادة السكان " نعمة وليس نقمة " .

وجدير بالذكر ان معظم هؤلاء الكتاب يأخذون بمفهوم " التوازن " أي اعادة التوازن بين السكان والموارد عن طريق زيادة الموارد وهو موقف وظيفي اذا ما التزمنا بانماط الفكر السكاني التي اقترحها السيد يس .

ويعتبر د. محمد صادق صابور أول من كتب في هذا الاتجاه في بداية الثمانينيات فسنتناول فكره بشيء من الإسهاب فهو يبدأ بنقد نظرية مالثوس علي أساس ان الموارد ليست محدودة النمو كما قال مالثوس بل إن التقدم التكنولوجي يساعد علي تنمية الموارد بسرعة أكبر بكثير من نمو السكان وهو ما حدث في غرب أوربا في القرن التاسع عشر وهو يذهب إلي أبعد من ذلك فيقول ان قدرة الإنتاج للفرد مع تقدم العلم والتكنولوجيا تزداد دائما مع زيادة عدد السكان .

ثم يضع نفسه علي مستوي عالمي ويشير إلي أن امكانيات العلم في العالم لا نهائية وبالتالي لا يجب التخوف من نقص المواد الغذائية بالنسبة لعدد السكان ، وهو يستند في رأيه هذا إلي تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة نشر عام ١٩٦٣ والذي اتضح منه انه يمكن الارتفاع بالمتاح من الموارد الغذائية إلي أربعة أمثاله عن طريق حسن استخدام طرق الانتاج المعروفة حاليا ، بل قد يرتفع أكثر من هذا بكثير إذا ما استخدمت طرق انتاج أكثر تطورا وهو متوقع مادام ان العلم لانهائي فهو يري ان تقدم الكشوف العلمية وتذليل العوامل الطبيعية سيزيد من نصيب الفرد من الغذاء ، ومن الطاقة ويشير إلي حسابات تثبت ان الغذاء والطاقة سيزيدان خلال المائة عام القادمة ثلاثين مرة ، فإذا كان السكان حسب التكهنات العلمية الحديثة – سيزيدون إلي ثلاثة أمثالهم في تلك المدة فلا خوف اذن من المتشائمين المحدثين انصار مالثوس.

إلا أن الكاتب مدرك تماما للصعوبات والعقبات التي تقف دون انتشار هذه الخبرات المتوقعة في سائر بلاد العالم ويري ان المشكلة ليست هي نضوب مصادر الإنتاج الغذائي ، بل هي مشكلة تنظيمية وتوزيعية علي المستوي العالمي . فالدول الغنية التي تشكو من فائض انتاجها الغذائي ترسم الخطط للحد من الاستثمار الزراعي والتخلص من هذا الفائض اما بتصنيعه إلي مواد غير غذائية او باغراء الزراع بعدم الإنتاج بدفع اعانات مجزية عن كل مساحة زراعية تترك بورا . فبدلا من توزيع هذا الفائض علي الدول النامية يفضلون التخلص منه والمناداة بضرورة إتباع سياسات تنظيم النسل في الدول النامية . ويري ان جمهرة المنادين بتحديد نسل الدول المتخلفة – في أمريكا وانجلترا بالذات – لا تتحكم فيهم فكرة قصور الموارد الاقتصادية بالنسبة لعدد السكان بقدر ما تتحكم فيهم روح الاستعلاء

والخوف من تزايد الشعوب الأخري فيجاهرون بان " عدم الحد من تزايد سكان الدول المتخلفة سوف يؤدي في الجماعة البشرية إلي تدهور مميزاتها النوعية واضمحلال مكوناتها الوراثية " .

ان عدم الارتياح لفكرة احتمال وجود شعوب ناهضة كثيرة يتحدون الانجليزي أو الأمريكي في امتيازاته هو الذي يدفعه إلي فكرة تحديد النسل . ومما يدل علي هذا الاتجاه لدي الدول الغنية انها تمنح المعونات الطبية والعلمية لاي برنامج يدعو إلي تحديد النسل في البلاد النامية بينما تقتر اشد التقتير فيما يتعلق بتمويل برامج التنمية الحقيقية .

ولكن ما العمل إذا كان هذا هو موقف الدول الغنية من فائض انتاجها الغذائي ومن مشكلة النقص في الغذاء الذي تعاني منه الدول النامية ، هل سننتظر حتي تقتنع هذه الدول بضرورة التعاون مع الدول النامية بدلا من الخوف من اعدادها المتزايدة ؟ .

يري الكاتب ان هناك حلولا تكمن علي المستوي الاقليمي العربي وربما يكون تطبيقها أسرع من مجرد انتظار تغير مواقف الدول الغنية . فعلي الصعيد العربي يري الباحث ضرورة حسن التخطيط للتكامل الاقتصادي بين بلدان العالم العربي . ففيما يتعلق بالتكامل الزراعي يشير الباحث إلي أن سوريا والعراق بامكانهما ان تكونا سلة الغلال للوطن العربي وان انتاجهما من الحبوب يزيد عن احتياجات الأمة العربية . والسودان بمراعيه الطبيعية الواسعة والصومال يستطيعان انتاج ما يزيد عن احتياجاتنا من البقر والجاموس ويكفيان العالم العربي من لحومها والبانها . وتخصيص الأرض الممتازة بوادي النيل في مصر لإنتاج الخضر . اما لبنان وتونس فتخصص لإنتاج الفاكهة . اما دول البترول الصحراوية فتستثمر جزءا يسيرا من

أموالها في هذه المشروعات الانتاجية والزراعية وفي تربية الحيوان بدلا من تكديسها في بنوك أمريكا وأوربا .

أما علي الصعيد المصري ، فيري هذا العالم انه لا جدوي من الضغط علي قرارات الأسر لحثهم علي استخدام وسائل تنظيم النسل ، بل من الاجدي وضع السكان في ظروف تجعلهم يتجهون من تلقاء أنفسهم إلي تنظيم النسل لما يتلاءم مع هذه الظروف . ومن هذه الظروف نشر التعليم مما من شأنه ان يزيد انتاجية العامل فيزيد من الموارد المتاحة بالإضافة إلي أنه يؤدي إلي هبوط عدد المواليد ، ومنها ايضا اتاحة الفرصة لعمل المرأة مما من شأنه أيضا أن يزيد الإنتاجية في المجتمع ويؤدي إلي الأقلال من عدد الأطفال . ومن هذه الظروف أيضا تخفيض نسبة وفيات الأطفال لأن من المعروف أن الوالدين إذا كانوا مهددين بكثرة وفيات الأطفال يلجأن لزيادة النسل درءاً لهذا الخطر . هذا بالإضافة إلي ضرورة التخطيط والجدية والعمل الدؤوب والارتفاع بمستوي الشعور بالمسئولية والاستفادة من كل منجزات العلم الحديث .

وأخيرا ينتقد الكاتب الفكرة السائدة لدي المالثوسيين المصريين والتي مؤداها ان ارتفاع نسبة الأطفال في المجتمع تؤدي إلي زيادة الاستهلاك علي حساب الاستثمار الموجه نحو الإنتاج . فهو يري ان كل طفل يولد – وان ظل يستهلك لمدة ١٥ عاما – فهو يظل شخصا منتجا لمدة ٣٥ عاما مادام متوسط عمر الفرد ٥٠ عاما وقد تزيد فترة الانتاج عن ذلك في المستقبل مادام من المتوقع ان يرتفع متوسط عمر الفرد في مصر .

وهكذا يبدو هذا الفكر متفائلا وينتقد بعنف المكونات الاساسية للمالثوسية المتزمتة . وقد أثارت هاتان المقالتان رد فعل قوي من قبل المالثوسية المصرية كما

سنري فيما بعد .

وإذا كان د. محمد صادق صابور يفكر في البداية علي المستوي العالمي ، فان د. السيد فهمي الشناوي [١٦] يحاول تحليل الأوضاع وإيجاد الحلول علي المستوي المحلي . فهو يعترف بوجود خلل بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني ولكنه يري ان هذا الخلل لا يرجع إلي سرعة النمو السكاني بل يرجع إلي بعض الظواهر التي صاحبت الاستعمار في النصف الأول من هذا القرن وهي بالذات وجود الامتيازات الاجنبية وضعف الإنفاق علي التعليم ولولا هاتان الظاهرتان لما كنا نشكو من تدهور الاقتصاد في المرحلة الحالية . اما فيما يتعلق بسرعة النمو السكاني ، فهو يري انه مبالغ فيها لان كثيرا من قطاعات العمل تعاني من نقص في الأيدي العاملة ولا سيما قطاع الزراعة وقطاع الحرفيين . أما فائض العمالة فلا يوجد إلا في قطاع الموظفين وهذا القطاع هو سبب الحملة المغلوطة التي نتعرض لها الآن .

ويري هذا المفكر انه حتي إذا كان هناك فائض سكاني – فالحل الحقيقي لهذه المشكلة لا يكمن في نشر وسائل تنظيم النسل في المجتمع ، تلك الوسائل التي بدأ السكان يدكون مخاطرها وعيوبها ويبتعدون عنها ، بل يكمن في ثلاثة أبعاد ، أولهما الهجرة إلي الدول العربية التي هي في حاجة إلي السكان وقد فهم المصريون هذا بفطرتهم إذ توجهوا من تلقاء أنفسهم إلي الأقطار الشقيقة دون وجود سياسة مخططة للدولة في هذا المجال ، وثانيهما حل اقتبسه المفكر من نظرية عالم أمريكا اللاتينية الشهير جوزوي دي كاستو [١٦] الذي قال ان الجوع والنقص في البروتينات الحيوانية هو السبب في ارتفاع الخصوبة إذ ان الدول التي تعاني من الجوع تكون خصوبتها مرتفعة في حين ان الدول التي تتمتع بمستوي لائق من

البروتينات الحيوانية الحيوانية تكون خصوبتها منخفضة . ومهما يكن من مدي صحة هذه النظرية فالنتيجة المنطقية لمن يتبناها هي انه يجب تحسين المستوي الغذائي للسكان حتي ينخفض مستوي خصوبتهم . وهو ما ينادي به المفكر الذي نحن بصدده. فتحسين مستوي تغذية السكان سوف يؤدي إلي هبوط أكثر من مجرد توزيع وسائل منع الحمل عليهم . وثالث الحلول المقترحة للمشكلة السكانية هي ضرورة القيام بثورة تكنولوجية زراعية من أجل النهوض بالإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاج الزراعي من شأنها ان تؤدي إلي القضاء علي الجوع المزمن وبالتالي تؤدي إلي هبوط الخصوبة .

وإذا كان المفكر الأول الذي قمنا بتحليل افكاره يدعو صراحة إلي تكاثر السكان مبررا ذلك بان زيادة السكان تؤدي إلي زيادة التقدم التكنولوجي والابتكار ، فان المفكر الثاني لا يدعو إلي التكاثر بقدر ما يدعو إلي عدم ضرورة هبوط نمو السكان بل ضرورة نمو الإنتاج ولاسيما الإنتاج الزراعي المصري ، ويري اذن ان حلول المشكلة تكمن داخل مصر ولا يشير إلي أن هناك حلا عالميا للمشكلة بعيداً أو قريب المنال .

أما د. أحمد الصفطي [١٧] فيري ان خفض معدل نمو السكان قد يكون مقبولا إذا ما كان ضروريا من أجل التنمية ، ولكنه يشكك في هذه المقولة ويقدم الدلائل الإحصائية علي أن هذه المقولة غير أكيدة ، كما يقدم الدلائل التاريخية علي ان هذه المقولة مغلوطة .

فمن حيث الدلائل الإحصائية يقول الباحث انه من المسلم به احصائيا وجود علاقة تربط بين معدل نمو السكان ومتوسط دخل الفرد ، بمعني ان المجتمعات التي يكون فيها دخل الفرد مرتفعا يكون معدل نمو السكان فيها منخفضا . ثم ينتقد هذه

الفرضية في نقطتين أولاهما ان وجود علاقة احصائية بين ظاهرتين ليس معناه بالضرورة ان هذه العلاقة هي علاقة سببية . فقد تكون هاتان الظاهرتان نتيجة لظاهرة ثالثة أو لمجموعة من الظواهر الأخري . وبناء علي ذلك يري الباحث انه لا يمكن القول بناء علي التحليل الإحصائي وحده انه إذا انخفض معدل النمو السكاني في مصر سوف يرتفع متوسط الدخل الفردي ، ام انه إذا ارتفع متوسط الدخل الفردي سوف ينخفض معدل النمو السكاني . وثاني الانتقادات التي يوجهها الباحث للفرضية الخاصة بالعلاقة بين متوسط الدخل الفردي ونمو السكان تتعلق بمدي امكانية عمل اسقاطات مستقبلية من التحليل الإحصائي للبيانات المقطعية Cross - Section اذ ليس من الحتمي ان تمر جميع المجتمعات بنفس المراحل التنموية والفكرية والمعتقدات الدينية والروحية التي مرت بها المجتمعات الأخري . وبالتالي فوجود مثل هذه العلاقة الاحصائية علي مستوي مجموع من المجتمعات في لحظة معينة ليس معناه بالضرورة ان هذه العلاقة سوف تظهر داخل المجتمع الواحد علي فترات تاريخية متتالية .

أما عن الدلائل التاريخية التي تبرهن علي ان المقولة الخاصة بالعلاقة بين متوسط الدخل الفردي والنمو السكاني هي مقولة مغلوطة ، فيقدم الباحث عدة دلائل من التاريخ المصري تثبت ان فترات الانكماش السكاني كانت فترات كساد اقتصادي وان فترات النمو السكاني كانت فترات ازدهار . ونورد فيما يلي الدليل الذي استقرأه الكاتب من تاريخ مصر الحديث . فقد كان عدد سكان مصر في بداية القرن التاسع عشر لا يتجاوز ٢ر٥ مليون نسمة وكان معدل نمو السكان منخفضا للغاية ، وعلي الرغم من ان الرقعة الزراعية لم تكن تختلف كثيرا عما هي عليه الآن الا ان المستوي الاقتصادي كان متدنيا للغاية . ولكن مع

تجربة محمد علي الرائدة للنهوض بمصر وفي خلال فترة زمنية لا تتجاوز ٢٥ عاما تضاعف خلالها عدد السكان ، تمكنت مصر من تحقيق فائض اقتصادي ضخم تم به تمويل الصناعات الحديثة . إلا ان الكاتب لا يشير إلي الظواهر الملاحظة في مصر المعاصرة من ارتفاع معدل النمو السكاني مع تدني مستوي المعيشة ، ويعترف بنفسه ان الدلائل الاحصائية والتاريخية لا تكفي وحدها لاستنباط علاقة سببية تربط بين معدل نمو السكان والاحوال الاقتصادية للبلاد ، بل يري انه لابد من دلائل منطقية علي ذلك أو بتعبير آخر لابد من وجود نظرية تقوم بتفسير ما لدينا من بيانات . ويري انه من الناحية النظرية يكون استهلاك الفرد أكبر ما يمكن عندما يكون الاستثمار مساويا لكل عائد رأس المال وعندما يكون الاستهلاك مساويا لكل عائد العمالة . وذلك مهما كان معدل النمو السكاني أو المستوي التكنولوجي السائد في المجتمع . وبتعبير آخر فيري الباحث ضرورة ان يعمل كل جيل بمساعدة رأس المال الذي تركه له الجيل السابق له علي ان يستهلك فقط بمقدار ما ساهم به في الإنتاج واما رأس المال وكل نصيبه العادل من الإنتاج يتركه للجيل القادم من بعده .

ويتضح من العرض السابق ان هذا الباحث يري ان النمو السكاني لا دخل له بالنمو الاقتصادي ، فهو وان كان لا يدعو صراحة إلي التكاثر ، فهو يقف موقفا معاديا من سياسة تنظيم النسل .

ويري د. محمود أمين أنيس [١٨] ان ارتفاع معدل النمو السكاني لا يؤدي بالضرورة إلي انخفاض معدل النمو الاقتصادي ، بل يمكن أن يؤثر علي حجم الطلب الاستثماري كما ان انخفاض النمو السكاني قد يؤدي إلي انخفاض الطلب الفعلي علي الاستثمار .

غير انه ظهر خلل بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي فالحل الصحيح لا يكمن في خفض معدل النمو السكاني بل يكمن في الاهتمام بالعملية الإنتاجية وزيادة الإنتاج وترشيد توزيعه . وزيادة الإنتاج ليس شيئا مستحيلا بل هو شيء ممكن إذا ما استخدم التقدم التكنولوجي وإذا ما تم الارتفاع بمستوي التعليم والتدريب ، الأمر الذي يؤدي إلي امكان تحقيق استخدام أعلي للموارد المتاحة وبالتالي تحسين الأوضاع الاقتصادية ورفع مستوي المعيشة .

ثم يتساءل الباحث هل في مصر فعلا فائض سكاني ؟ ويجيب علي هذا السؤال بالنفي إذ يؤكد ان هناك نقصا في العمالة في معظم القطاعات ولاسيما في مجال الأعمال الزراعية مما يقلل من الإنتاج الزراعي . ثم يؤكد ان زيادة السكان في المرحلة الحالية جاءت مصلحة لمصر بسبب تزايد عدد المهاجرين إلي الخارج وتحويلاتهم النقدية مما يؤدي إلي زيادة حصيلة البلاد من العملات الاجنبية وتدعيم ميزان المدفوعات . وعلي ذلك ينتهي الباحث إلي انه لا يوجد في مصر بطالة بل علي العكس من ذلك يوجد نقص شديد في العمالة في معظم القطاعات . فهو اذن ينكر وجود مشكلة سكانية في الوقت الحالي ، ولكنه يشير في الوقت ذاته إلي أنه في حالة وجود مشكلة سكانية يكون الحل عن طريق زيادة معدلات التشغيل وزيادة الإنتاج وليس عن طريق الحد من الزياد السكانية . وهو يشير اشارة سريعة أيضا إلي ضرورة علاج التناقضات الاقتصادية الاجتماعية الموجودة في المجتمع .

وفي ختام هذا العرض التحليلي لوجهة نظر التكاثريين المصريين ، يلاحظ ان كثيرا منهم انكروا وجود مشكلة سكانية في مصر نظراً لظهور نقص في العمالة في معظم المجالات ، كما ان الذين اعترفوا بوجود مشكلة سكانية رأوا ان الحل الصحيح

لها يكمن في زيادة القدرة الانتاجية وليس في تنظيم النسل . وهذا ويجب الاشارة إلي ان من اشار إلي وجود نقص في الأيدي العاملة في كثير من القطاعات كتب ذلك قبل ظهور نتائج تعداد عام ١٩٨٦ والذي أظهر ان نسبة البطالة بلغت في المجتمع المصري في ذلك العام ١٤٪ من القوي العاملة . كما ان معظم الذين أكدوا علي فوائد الهجرة إلي دول النفط كتبوا ذلك في بداية الثمانينات وقبل ظهور حركة العودة من دول النفط ، تلك الحركة التي تشير إلي أن الهجرة إلي دول النفط هي بمثابة حلول مؤقتة لا تستطيع تقديم حل جذري للمشكلة السكانية .

ويبدو من كل ما سبق ان انصار الاتجاه التكاثري – سواء من أكد منهم علي مزايا الزيادة السكانية أو من أكد ان النمو السكاني لا دخل له في الحالة الاقتصادية أو من أكد منهم ان اعادة التوازن بين السكان والموارد يتم عن طريق تنمية الموارد وليس خفض معدل النمو السكاني – فان موقفهم جميعا نابع من النفور من سياسة تنظيم النسل وذلك لانهم يعتقدون ان تبني هذه السياسة هو نوع من أنواع التبعية الفكرية وينفرون من التدخل الأجنبي في هذا المجال . فان قول أحدهم لماذا يشجع النسل في الدول الغربية ويشجع تحديد النسل في دول العالم الثالث . فان هذا الموقف هو الكامن وراء كل هذه الآراء ، سواء تم التعبير عنه صراحة أو ضمنيا .

٢– الاتجاه المالثوسي :

ترجع جذور الفكر المالثوسي في مصر في القرن العشرين إلي عام ١٩٣٦ حين كتب د. محمد عوض في كتابه " سكان هذا الكوكب " مشيرا إلي ان الزيادة السكانية التي شهدتها مصر في الثلاثينيات لا تفيد البلاد مادام هذا العدد الهائل رهين الفاقة والذل والامراض ، اي انه يري ان هذا النمو لم يصحبه تحسن في

مستوي المعيشة . وهو بعد ذلك يشير بطريقة مقتضبة إلي أن تنظيم النسل هو الحل لمشكلة زيادة السكان ، كما انه يشير إلي ان الارتقاء بالمرأة يؤدي من تلقاء نفسه إلي قلة المواليد (١٩) .

وقد نحا نفس هذا الاتجاه وندل كيلاند في عام ١٩٣٩ (٢٠) حينما انتقد الذين كانوا يركزون علي مزايا الزيادة السكانية علي اعتبار انها تؤدي إلي اتساع السوق الداخلية فقد رد علي ذلك قائلا ان انخفاض مستوي المعيشة في مصر يضغط علي الموارد الغذائية ولا يترك فائضا يستخدم في الاستهلاك علي السلع غير الغذائية . وهو أوصي بضرورة تبني سياسة تنظيم النسل من أجل إعادة التوازن بين الموارد والسكان ، كما انه ركز علي ضرورة تعليم الفتاة المصرية وهو من شانه أن يؤدي إلي هبوط معدل المواليد من تلقاء نفسه . وأخيرا نادي بضرورة تغيير القوانين الخاصة بالسن عند الزواج واقترح فرض ضريبة علي الأسر التي تنجب أكثر من ثلاثة أطفال .

وتوالت بعد ذلك الكتابات المالثوسية ، حتي انها في بداية الستينات أثرت علي السلطة فما كان ان تبنت الدولة رسميا سياسة مالثوسية ابتداء من عام ١٩٦٥ وعملت علي نشر سياسة تنظيم الأسرة عن طريق الاعلام ووضع وسائل منع الحمل في متناول الجميع . ومن امثلة الفكر المالثوسي خلال هذه الفترة المقالة التي كتبها د. لطفي عبد العظيم في الأهرام الاقتصادي عام ١٩٦٨ (٢١) والذي أوضح فيها ان منع ولادة طفل واحد توفر علي الدولة مبالغ طائلة .

ومجمل هذا الاتجاه ان اعادة التوازن بين الموارد والسكان يكون عن طريق خفض معدل النمو السكاني حتي يواكب معدل نمو الموارد ، ولا يأخذ في اعتباره التقدم التكنولوجي الذي يمكن ان يؤدي إلي استخدام أفضل للموارد وبالتالي زيادة

سرعة نموها . فهذا الاتجاه اذن يتخذ موقفا وظيفيا من المشكلة السكانية . وهو ينظر إلي المشكلة السكانية من منظور محلي بحت فلا يأخذ في الإعتبار امكانية التكامل الاقتصادي الاقليمي كما لا يأخذ في الاعتبار امكانيات الغذاء والطاقة الكامنة في العالم ككل . وهو اخيرا لا يجد مانعا من التدخل في القرارات الأسرية الخاصة بالانجاب عن طريق اعطاء حوافز للأسر الصغيرة مثلا .

وقد كتب د. عبد المنعم بلبع (٢٢) مقالا ردا علي مقالتي د. محمد صادق صابور واعترف فيها بأنه لابد لرفع مستوي معيشة الشعب من المضي في طريق التنمية الشاملة بمعدلات مرتفعة جنبا إلي جنب مع خفض معدل الزيادة السكانية . ولكنه يؤكد أن التنمية عملية مكلفة جدا ويضرب مثلا علي ذلك باستصلاح الاراضي . فيري أنه رغم ان مصر بها مساحات شاسعة من الأراضي الا ان استصلاح الاراضي يتكلف استثمارات هائلة وبالنقد الحر المتاح لدي مصر تنفقه في توفير الغذاء للملايين المتزايدة باستمرار . ويري ان العنصر الثاني في التنمية وهو الموارد البشرية يحتاج إلي تدريب وتعليم وان هذه العملية ايضا مكلفة جدا وتحتاج إلي قدر كبير من الإنفاق . فصحيح ان كل طفل يولد يستهلك ١٥ عاما ثم قد ينتج ٣٥ عاما ولكن تحويل الطفل من مستهلك إلي منتج يقتضي انفاقا هائلا وان فشلنا في اجراء هذا التحويل لاصبح الفرد مستهلكا طوال حياته وذا انتاجية منخفضة للغاية طوال الجزء الأكبر من حياته .

أما د. سعد الدين ابراهيم (٢٣) ، فيؤكد ضرورة خفض معدل النمو السكاني ويقترح إتباع بعض الأساليب القانونية لتحقيق ذلك ومنها رفع سن الزواج إلي عشرين سنة بالنسبة للإناث وخمس وعشرين سنة بالنسبة للذكور . كما يري أيضا

ضرورة نشر تحديد النسل ويكون ذلك عن طريق تكثيف الإعلام الذي يحث علي تنظيم النسل وتكثيف الإرشاد حول طريقة تنظيم واستخدام الوسائل السمعية والبصرية والكتابية في ذلك وتكثيف منافذ توزيع وسائل تحديد النسل وتعميم التوزيع المباشر لهذه الوسائل علي المنازل . هذا ويفترض هذا النوع من التفكير أن السكان يرغبون في عدد أقل من الأطفال ولكنهم لا يعلمون طريقة الوصول إلي هذا الهدف . إلا أن مسح الخصوبة الذي أجري في الريف المصري عام ١٩٧٩ (٢٤) أظهر أن عدد الأطفال المرغوب لدي السيدات المتزوجات يفوق عدد الأطفال الباقين علي قيد الحياة ، مما يدحض الافتراض الذي بني عليه د. سعد الدين ابراهيم الاجراءات التنفيذية التي يقترحها . ويوصي أيضا د. سعد الدين ابراهيم باتباع بعض الوسائل القهرية من أجل عمل الوالدين علي تحديد عدد اطفالهم ومن هذه الوسائل استخدام نظام فعال للحوافز لتحديد النسل . ومن هذه الحوافز اعطاء المكافأة المادية والمعنوية لمن هم في سن الإنجاب ويمتنعون عنه بعد الطفل الأول وتتوقف هذه المكافأة بعد الطفل الثاني وتتحول إلي حوافز سلبية بعد الطفل الثالث والحوافز السلبية تكون من قبيل تأخير الترقيات والحرمان من المكافآت أو الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة .

هذا وقد وجد الفكر المالثوسي طريقه مرة أخري إلي السياسة السكانية الرسمية . فبعد أن استمر الفكر الإنمائي هو الموجه للسياسة السكانية منذ عام ١٩٧٣ وحتي عام ١٩٨٤ ، عاد الاهتمام في الأوساط المسئولة بتوزيع وسائل تنظيم النسل دون الاهتمام بتغيير الظروف الاجتماعية الاقتصادية المحيطة بالأسر .

٣- الاتجاه الإنمائي :

ظهر الاتجاه الإنمائي في مصر في عام ١٩٧٣ حيث وجد طريقة إلي السياسة السكانية الرسمية . وكان مجمله أنه لا داعي لمحاولة نشر وسائل تنظيم الأسرة في المجتمع طالما كانت الرغبة في كثرة الأطفال راسخة لدي السكان ، وأنه لا يمكن تغيير الرغبة في كثرة الأطفال إلا عن طريق تغيير الظروف الاجتماعية الاقتصادية المحيطة بالسكان ، وقد حدد هذه الظروف فيما يلي :

- الارتقاء بالمستوي للفرد والأسرة .
- التعليم وعلي الأخص التعليم الوظيفي .
- الارتقاء بمكانة المرأة وزيادة نصيبها في الأنشطة الاقتصادية الاجرية .
- اتساع مظلة التأمينات الاجتماعية إلي جميع الفئات الاجتماعية .
- تخفيض معدل وفيات الأطفال .
- الميكنة الزراعية .
- تصنيع الريف .

إلا أن بدايات الفكر الإنمائي في مصر اتخذت نظرة جزئية من عملية التنمية ، ولقد تطور الفكر الإنمائي في مصر بعد ذلك تحت تأثير مؤتمر بوخارست وأصبح أكثر راديكالية ينظر إلي التنمية كعملية شاملة تؤدي إلي تغير نمط الحياة للسكان ، مما يقودهم إلي الرغبة في تكوين أسر صغيرة .

ومن أول من اتخذ موقفا إنمائيا في الثمانينات د. عبد المجيد فراج وان كان

لا يزال ينظر إلي بعض عناصر التنمية وليس إلي التنمية الشاملة (٢٥) . فهو أولا ينتقد الالتجاء إلي التشريع كوسيلة لخفض معدل المواليد ولاسيما فيما يتعلق بالسن عند الزواج ، ثم يري ضرورة تغيير الظروف المحيطة بالوالديدن لكي يكون تنظيم النسل في مصلحتهم ولاسيما الارتقاء بالمستوي التعليمي وزيادة درجة التحضر . ويشكك الكاتب في الدعوة إلي تحديد النسل لانها كما يقول تتجه نحو كل من الدول المكتظة بالسكان والدول التي تفتقر إلي السكان مثل بعض الدول الافريقية . وينتهي إلي أن اتباع المستوي التكنولوجي المناسب هو الكفيل بالتقدم الاقتصادي وليس تحديد النسل .

اما د. رمزي زكي (٢٦) ، فينتقد بشدة تقرير رابيد الذي قامت بكتابته مجموعة من الخبراء الامريكيين حول أثر النمو السكاني علي مستقبل التنمية في مصر . ويركز الكاتب انتقاداته في النقاط التالية :

١- ان الدراسة المذكورة تبني نظرتها للمشكلة السكانية بمصر علي أساس النظرية المالثوسية التي تري ان لب المشكلة في عدم التناسب بين حجم السكان وحجم الموارد الاقتصادية المتاحة . وهو يري ان الفكر التنموي الحديث يري عكس ذلك تماما فيميل إلي اعتبار المشكلة السكانية محصلة اختلال قائم بين حجم السكان (نوعا وكما) وبين درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة يعني ان المشكلة السكانية ، حينما تظهر تكون نتيجة وليس سببا لبطء التطور الاقتصادي والاجتماعي ، او بتعبير أبسط فالتخلف هو سبب المشكلة السكانية وليس العكس .

٢- ان الدراسة قد نظرت إلي المشكلة من منظور وحيد الجانب والاتجاه . فقد ظلت تركز علي أثر النمو السكاني علي التنمية بمصر دون ان تبحث في

الجانب العكسي من العلاقة وهو أثر التنمية علي النمو السكاني نفسه . لقد ثبت نظريا وعمليا أنه مع ارتفاع مستوي الدخل ومستوي الاستهلاك والتعليم وخروج المرأة للعمل ووجود امكانيات ثقافية وحضرية غنية لشغل أوقات الفراغ - وهي أمور تخلقها التنمية والتقدم - فان الميل بالنسبة لمعدل المواليد يكون هو الهبوط ثم الاستقرار . وتجارب الدول الأوربية تنهض دليلا علي صحة هذا الاتجاه .

٣- ان الدراسة المذكورة تنظر إلي النمو السكاني نظرة سلبية محضة . ويفوتها أمران : أولهما ان العنصر البشري عامل من عوامل الإنتاج وإذا احسن استخدامه يمكن تحقيق المعجزات ، ويمكن الاستدلال علي ذلك في الوقت الحالي من هجرة المصريين إلي الدول النفطية وما تجلبه تحويلاتهم المادية من ايجابيات في الاقتصاد المصري . وثانيهما ان النمو السكاني المرتفع يتميز بوجود سوق كبيرة ومتسعة مما يجعل هناك أساسا لقيام صناعات متكاملة ترتكز علي طلب دائم ومستمر إذا كان هناك عدالة في توزيع الدخل .

٤- ان الدراسة المذكورة ارتكزت علي فكرة الحد الأمثل للسكان ، وهي نظرة ستاتيكية لا تاخذ في الاعتبار التغيرات التي يمكن ان تطرأ علي المجتمع ولا سيما في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي .

٥- ان الدراسة المذكورة تشير إلي ضرورة تبني سياسة تنظيم النسل في المجتمع دون الأخذ في الاعتبار ان تنظيم النسل هو جزء من الوعي الاجتماعي للإنسان الذي يتحدد بالدرجة الأولي بالظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة . وهنا ينتقد الكاتب بعنف الذين ينادون باتخاذ

اجراءات قهرية لنشر تنظيم النسل مثل فرض ضريبة علي الأب الذي ينجب ولده الثالث او حرمان الأطفال الزائدين عن الحد الأمثل من الخدمات التعليمية والطبية المدعمة .

ومن هذا العرض يتضح ان الكاتب ينتقد بشدة تدخل الدولة في قرار الوالدين الخاص بالإنجاب ، كما انه يتخذ موقفا بنيويا من المشكلة السكانية إذ انه يري أن درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي هي التي تحدد مدي وجود المشكلة السكانية .

إلا ان هذا الكاتب لم يتعرض في مقالته هذه إلي أسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي السائد في دول العالم الثالث والذي هو المسئول عن ظهور المشكلة السكانية في هذه الدول . ويري د. شريف حتاته [٢٧] ان التركيز علي ضرورة نشر سياسة تنظيم الأسرة في دول العالم الثالث انما يساعد علي اخفاء أسباب التخلف الحقيقية التي تعاني منها هذه الدول والتي تكمن في العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين البلاد الفقيرة والغنية المتحكمة في السوق العالمية والتي تمارس استعمارا مقنعا جديدا محل الاستعمار السافر القديم . ويري هذا المفكر انه إذا أردنا رفع مستوي المعيشة والإقلال من معدلات الزيادة السكانية لابد أن تظل التنمية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تسمح للأغلبية الساحقة من السكان بالاستفادة من ثمار التنمية [٢٨] هي سبيلنا إلي حل مختلف مشاكل التخلف بما فيها مشكلة السكان وأخيرا يري الكاتب انه يجب الاهتمام بتنظيم الأسرة ليس كوسيلة للتدخل في قرار الوالدين الخاص بالإنجاب ، ولكن علي اعتبار ان تنظيم الأسرة هو حق من حقوق الوالدين يمكنهم من انجاب عدد الأطفال الذين يرغبون فيه وتوقيت هذا الانجاب .

وقد كتب د. ابراهيم العيسوي أيضا مقالة كرد فعل لتقرير رابيد المشار اليه سالفا . فهو يري ان المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها مصر في الوقت الحالي لا ترجع إلي ارتفاع معدل النمو السكاني بل ترجع إلي سياسة الانفتاح الاقتصادي لما سببته هذه السياسة من فقدان السيطرة علي المفاتيح الرئيسية للاقتصاد المصري واطلاق قوي السوق واختلاف الاولويات القومية وانتقاص السيادة الوطنية علي مقدراتنا الاقتصادية . ويري الباحث تأكيدا لهذا المعني انه ليس صحيحا ان الزيادة في الاستهلاك والاستيراد ترجع بصفة أساسية إلي الزيادة السكانية فالزيادات الضخمة في الاستهلاك والاستيراد لم تصب سلع الاستهلاك الضروري التي تستهلكها عامة الشعب بقدر ما اصابت السلع الكمالية والترفيهية التي يقبل عليها الاغنياء . والسلع الضرورية التي شهدت تزايدا ملموسا في استيرادها ، ولم تشهد ارتفاعا ملموسا في معدلات استهلاكها ، وانما شهدت انخفاضا ملموسا في انتاجها أو في معدلات نموها ، مما يناقض الزعم بان الزيادة السكانية هي السبب في تزايد الاستهلاك والاستيراد (٣٠) .

ثم يناقش الكاتب الآثار الإيجابية المزعومة لخفض معدل النمو السكاني فيشير إلي أن خفض الخصوبة لن يؤدي إلي ارتفاع متوسط الدخل الفردي الا بقدر ضئيل جدا وان هذا القدر الضئيل من الارتفاع في متوسط الدخل الفردي سوف يوجه إلي الاستهلاك وليس إلي الادخار نظرا لانخفاض متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك اصلا . هذا بالإضافة إلي انه لما كان ارتفاع مستوي المعيشة عاملا هاما من عوامل ميل الخصوبة نحو الانخفاض . فان اتجاه الخصوبة نحو الانخفاض يقترن عادة بارتفاع في مستوي التطلع لمعيشة أفضل للآباء والأبناء علي السواء . وهذا يزيد من الرغبة في زيادة الاستهلاك الخاص ، بل انه يزيد من الضغوط للتوسع في الإنفاق العام علي الصحة والتعليم وما اليهما ولتحسين

نوعية هذه الخدمات .

ويري الباحث ان المشكلة السكانية هي مسألة اختلال بين السكان وامكانيات التنمية ولا يمكن رد هذا الاختلال إلي كثرة السكان او ارتفاع معدل نموهم إلا اذا افترضنا احد امرين أو كليهما معا : (١) انه تم استنفاد امكانات تنمية الموارد وحققنا أقصي ما نستطيع تحقيقه في مجال الإنتاج وزيادة الإنتاجية . (٢) انه لا بديل امامنا سوي النمط الحالي للتنمية وانه لا يوجد بديل آخر يمكن ان يعجل بمعدلات التنمية ويضمن حسن توزيع ثمارها علي الناس ويضمن استيعاب الاعداد المتزايدة من البشر ويهئ لهم ظروفا افضل للمعيشة . ويري الباحث ان كلا الافتراضين غير صحيح . فيشير إلي ان الكتابات الحديثة تزخر بامثلة عديدة لما يمكن تحقيقه في مجال اشباع الحاجات الاساسية لعدد متزايد من السكان بنفس القدر من الموارد المتاحة إذا ما تغيرت المفاهيم لكيفية اداء بعض الخدمات خاصة في مجال الغذاء والتعليم والصحة والاسكان (٣١) .

ويشير الباحث اخيرا إلي انه إذا كانت التنمية هي العنصر الفعال في هبوط معدلات الخصوبة لأنها هي التي تخلق الطلب علي تنظيم الأسرة ، فان برامج تنظيم الأسرة قد يكون لها دور في هذا السياق هو تلبية هذا الطلب اي توفير العرض بل واجتذاب جانب من الطلب الكامن أو المتردد بفعل مفاهيم خاطئة عن الآثار الجانبية لوسائل منع الحمل او عن تعارضها مع المعتقدات الدينية مثلا .

ومن هذا التحليل السريع لآراء د. ابراهيم العيسوي يتضح انه يتخذ موقفا بنيويا من المشكلة السكانية وهو ضرورة التغيير الجذري لاسلوب التنمية المتبع او ضرورة التغيير الجذري لمسار التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ويري د. نادر فرجاني [٣٢] ان عدد سكان مصر ينمو بمعدل يحسن لو كان أقل . غير ان هذا النمو مرتبط بمشاكل سكانية اخري كارتفاع معدل وفيات الرضع مثلا واختلال التوزيع السكاني . وان هذه السمات السكانية لا توجد في فراغ بل انها قائمة في سياق الوضع الاجتماعي – الاقتصادي للمجتمع بل هي انعكاس واضح لهذا الوضع . فالإنجاب والهجرة قرارات تتم في بيئة اجتماعية اقتصادية يستجيب لها الافراد في المجتمع بعقلانية . وانه يجب اجراء عملية تغيير هيكلي للبنية الاجتماعية الاقتصادية إذا ما أردنا تغيير السمات السكانية ، او بتعبير آخر اجراء عملية تنمية شاملة . والتنمية الشاملة تقوم علي بناء القدرة الانتاجية الذاتية في إطار من الخصوصية الحضارية المؤكدة للذات والمؤدية إلي الاعتماد علي النفس وصولا إلي اشباع الحاجات الاساسية لكل الناس كأولوية أولي وبحيث يتضمن هذا البناء امكانية زيادة مستوي رفاهية البشر في المجتمع باطراد ، ورغم اعتراف الكاتب بضرورة خفض معدل النمو السكاني الا انه يري ان الاسلوب الذي رشح لذلك هو سياسة تنظيم لاسرة . وان وراء هذا القصور قوي عالمية بقيادة الولايات المتحدة ، ركزت علي المشكلة السكانية المرتبطة بالإنجاب وتجاهلت المشاكل السكانية الأخري . فمن وجهة نظر الباحث ، ان العمل علي انقاص معدل النمو السكاني ليس مرغوبا في ذاته وانما يقصد لانه يقلل من آلام ازمة التنمية وربما يزيد من احتمال نهوض المجتمع باعبائها . ويري انه لا يمكن ان توقف جهود تنظيم الأسرة إلي ان تحقيق التنمية . وينتقد أيضا الموقف النقيض الذي مؤداه ان تنظيم الأسرة يمكن وحده ان يؤدي إلي انخفاض معدلات الإنجاب إلي المستويات المرغوب فيها بغض النظر عن التطورات الاجتماعية الاقتصادية . فيجب اذن العمل باقصي طاقة ممكنة علي تغيير السياق الاجتماعي – الاقتصادي من ناحية وعلي نشر تنظيم الأسرة من ناحية أخري . أو بتعبير آخر يجب ان يوفر كل الدعم الممكن لتنظيم الأسرة . ولكن حجم

هذا الدعم وفاعليته وبالتالي مدي النتائج التي يمكن ان تتحقق عنه ستظل دائما محكومة بمستوي التقدم الاجتماعي الاقتصادي الذي يحدد سقف النجاح الممكن لتنظيم الأسرة .

ويقوم ايضا الكاتب بكشف النقاب عن الأهداف الكامنة وراء المساعدات الامريكية لبرامج تنظيم الأسرة في العالم الثالث . فتري الولايات المتحدة ان العالم يعتمد بصورة متزايدة علي الامدادات المعدنية من البلدان النامية واذا أدي النمو السكاني السريع إلي احباط امكانيات التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في هذه البلدان فان عدم الاستقرار الناجم عن ذلك يمكن ان يدمر الظروف المناسبة للتوسع في الإنتاج واستمرار تدفق هذه الموارد اذن فالإنفاق علي خدمات تنظيم الأسرة يعتبر واحدا من اكثر الاستثمارات فعالية في بلد نام يسعي لزيادة الرفاه العام والنمو الاقتصادي للفرد .

فتنظيم الأسرة اذن – من وجهة نظر الكاتب – يجب ان ينظر اليه بحذر شديد وان يتم من اجل التنمية وبفضل التنمية وليس بمعزل عنها كما تريد ذلك الولايات المتحدة .

وتتعرض د. نادية فرح [٣٢] للعلاقة بين معدلات منخفضة للمواليد ، بينما ترتفع معدلات المواليد في الدول التي تتميز بتفاوتات دخلية متوسطة أو كبيرة . وهي تتساءل اذا ما كان ارتفاع معدل المواليد في مصر في السبعينات عنه في الستينات يرجع الي زيادة تفاوت الدخول . وهي تجيب علي هذا التساؤل بالنفي لان التغير في توزيع الدخل يعتبر عاملا هيكليا وان رد الفعل لمثل هذا العامل الهيكلي هو رد فعل طويل المدي ولكن إذا ما اخذت في الاعتبار البيانات المقطعية يلاحظ ان توزيع الدخل في مصر وان كان اكثر اعتدالا منه في غالبية دول العالم الثالث الا انه اكثر

اختلالا لصالح الاغنياء من مثيله في الدول المتقدمة . كما ان معامل توزيع الدخل لمصر يعد اكثر سوءا عن دول اخري في العالم الثالث حققت تقدما ملحوظا في عدالة توزيع ادخل مثل كوريا الجنوبية وسيرلانكا . وبناء علي ذلك تري الباحثة انه من المعقول ان تتميز مصر بمعدلات خصوبة مرتفعة مقارنة بدول أخري ذات التوزيع الدخلي الأكثر تقاربا وان كان ذلك يصدق علي الفترة الممتدة من الخمسينات والستينات ككل وقد يكون الاتجاه الملحوظ لزيادة سوء توزيع الدخل في السبعينات من العوامل المساعدة علي تدعيم نمط الخصوبة المرتفع السائد الآن لعدة سنوات قادمة .

اما عن ارتفاع معدل المواليد في السبعينات فتري الباحثة انه يرجع إلي ثلاثة عوامل : اولهما زيادة معدل المواليد في جيل سابق (اي جيل الاربعينات) مما ادي إلي تزايد عدد النساء في سن الإنجاب وهو ما اثر بدوره علي معدل المواليد الخام . وثاني هذه العوامل هو حالة الحرب من ١٩٦٧ إلي ١٩٧٣ مما أدي إلي تجنيد الشباب خلال هذه الفترة وهو ما ادي بدوره إلي تأجيل ا لزواج بالنسبة لهؤلاء الشباب . وارتفاع معدل المواليد بعد انتهاء الحروب هي ظاهرة معروفة ولها تفسيرها اما ثالث هذه العوامل هو ما سببته سياسة الانفتاح الاقتصادي والهجرة الي الدول العربية في منتصف السبعينات من ارتفاع في دخول بعض الشرائح الاجتماعية ذات الميل المرتفع للإنجاب ، فارتفاع الدخل بسرعة مع عدم تطور الجهاز الانتاجي لا يعمل علي تغيير القيم الثقافية التقليدية المشجعة للإنجاب بل يدعمها .

وتتساءل الباحثة اخيرا إذا كانت هذه الزيادة السكانية السريعة مضرة بمجهودات التنمية أم من العوامل المساعدة علي النمو . وتجيب علي هذا السؤال بانه

مالم يتحول الاقتصاد إلي التصنيع فهذه الزيادة السكانية سوف تضغط علي الموارد. وحتي في حالة الاتجاه السريع نحو التصنيع وما يتبعه من نمو اقتصادي سريع ، فلن تنخفض الخصوبة إلا إذا اقترن النمو الاقتصادي السريع بعدالة التوزيع وبتغير العلاقات الاجتماعية السائدة .

خـاتمـة

اردنا مما سبق ان نوضح مدي الثراء الفكري الذي تزخر به مصر في مجال الفكر الديموجرافي وانه لا داعي الي الاتجاه إلي الخبراء الأجانب لتشخيص المشكلة السكانية في مصر وتقديم الحلول لها .

إلا ان السياسة الرسمية للدولة تجاهلت آراء علمائها وتبنت المفهوم التقليدي للسياسة السكانية الذي نصح به الخبراء الأجانب منذ عام ١٩٨٤ . ومنذ ذلك الحين نري ان مقالات الأهرام الاقتصادي التي نشرت فيما بعد كانت كلها عبارة عن تحقيقات تهدف إلي ازعاج السكان بشأن الزيادة السكانية وليست تحليلات علمية للوضع القائم .

تري ماذا سوف تسفر عنه المناقشات في التسعينات من هذا القرن بل وعلي القرن الحادي والعشرين ؟

المراجع والهوامش

(١) د. محمد السيد غلاب وآخرون ، الفكر السكاني في مصر ، تاريخه وتطوره ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٩٠ .

(٢) انظر تعريف علم اجتماع المعرفة في د. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ص ٤٦٠ " ان علم اجتماع المعرفة يهتم بالعلاقة بين انساق الفكر والوقائع الاجتماعية " .

(٣) السيد يس ، السياسات السكانية والتنمية : نحو منهج مقترح لتحليل التراث العلمي، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٢٨ العدد الثاني ، مايو ١٩٩١ ٥٥ - ٨ .

(٤) وردت في الأهرام ، ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ .

(٥) د. كريمة كريم ، توزيع الدخل في مصر منذ منتصف السبعينات ، المؤتمر العلمي السنوي السابع لاقتصاديين المصريين ، ٦ - ٨ مايو ١٩٨٢ ص ٢٩ .

(٦) في فترة الستينات لم نعثر في الاهرام الاقتصادي علي مقالة واحدة معارضة للسياسة السكانية الرسمية ، بل كانت كل المقالات ذات اتجاه مالثوسي . انظر مثلا . د. لطفي عبد العظيم . عبء الإنفجار السكاني علي المدي الطويل ، الأهرام الاقتصادي ، رقم ٣٠٢ ، ١٥ مارس ١٩٦٨ ص

٣٦٢ - ٣٦٧ .

(٧) الأهرام ، ١٣ مارس ١٩٨١ .

(٨) انظر مثلا : بهيرة مختار ، لماذا لا يذهب الناس إلي مراكز تنظيم الأسرة ؟ الأهرام ، ٢٩ مارس ١٩٨٠ .

(٩) جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، اثر التغيرات السكانية في مصر علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٨١ (تقرير رابيد) (غير منشور) .

(10) Stycos , M., Opposition to Family Planning in Latin America , Demography , 1968 , Vol. 5 , No. 2 1846 .

(١١) د. عزيز البنداري ، السكان والتنمية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، استراتيجية التنمية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٤٤٧ - ٤٦٠ .

(12) Rossi Bey , E., population et Finances , la question égyptienne, Paris 1878 p. 10 cited in :

جمال حمدان ، شخصية مصر ، القاهرة ، عالم الكتب ١٩٨٤ ، المجلد الرابع ص - ٤٠ .

(13) Crouchley , A.E., A century of economic development , 1837 - 1937 (A study in population and production in Egypt) ,

L'Egypte contemporaine , 1939 p. 133 .

(١٤) د. محمد صاد صابور ، الإنفجار السكاني المفتري عليه ، الأهرام الاقتصادي العدد ٦٧ ، ٨٠/٩/١ – ود. محمد صادق صابور ، تنظيم الأسرة ، ما جدوي برامجها ؟ الأهرام الاقتصادي ، العدد ٦٠٨ ، ٨٠/٩/٨ .

(١٥) د. السيد فهمي الشناوي ، الحلول التائهة في المشكلة السكانية ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ٧٣٨ ، ١٩٨٢/٣/٧ .

(16) DeCastro , J., The geography of hunger , Little Co., Boston 1952 .

(١٧) د. احمد الصفطي ، السكان والتنمية والتشابكات الاقتصادية والاجتماعية ، الاهرام الاقتصادي ، ١٩٨٤/٣/٢٦ و ١٩٨٤/٤/٢ و ١٩٨٤/٤/٩ .

(١٨) د. محمود أمين أنيس ، الحل الصحيح لمشكلة زياد السكان ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ٨٠٩ ، ١٩٨٤/٧/١٦ .

(١٩) د. محمد معوض ، سكان هذا الكوكب ، القاهرة ١٩٣٦ .

(20) Cleland , W., A population plan for Egypt , L'Egypt Contemporaine , 1939 pp. 461 - 480 .

(٢١) مرجع مذكور .

(٢٢) د. عبد المنعم بلبع ، بل الانفجار السكاني هو المتهم الأول ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ٦١٠ ، ١٩٨٠/٩/٢٢ .

(٢٣) د. سعد الدين ابراهيم ، البعد الرابع في المشكلة السكانية ، الأهرام الاقتصادي العدد ٧٤٨ ، ١٩٨٣/٥/١٦ .

(٢٤) د. عاطف محمد خليفة وآخرون ، الزواج والإنجاب وتنظيم الأسرة ، أهم نتائج مسح الخصوبة في الريف المصري ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، القاهرة ١٩٨١ ص ٨٤ جدول رقم ٤ - ٣ .

(٢٥) د. عبد المجيد فراج ، ما الحل في خصوبة المرأة المصرية ، الأهرام الاقتصادي العدد ٦٩١ ، ١٩٨٢/٤/١٢ و" قبل ان تحددوا نسلهم اجيبوهم عن تساؤلاتهم " ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ٦٩٢ ، ١٩٨٢/٤/١٩ .

(٢٦) د. رمزي زكي ، المهملات في المشكلة السكانية ، الأهرام الاقتصادي ١٩٨٢/٦/٧.

(٢٧) د. شريف حتاته ، افضل وسائل تنظيم النسل ، الأهرام الاقتصادي ، ١٩٨٢/٦/٢١.

(٢٨) ان التنمية التي تودي إلي هبوط معدل المواليد هي فعلا التنمية التي ترتبط بتوزيع عادل للدخول . أما التنمية التي لا تؤدي إلي التوزيع العادل للدخول ، بل علي العكس من ذلك ترتبط بعملية تهميش متزايدة للأغلبية فهي لن تؤدي إلي هبوط الخصوبة . انظر في ذلك :

Kocher , J., Développement rural , répartition du revenu et baisse de la Fécondité ,

The population council , 1974 .

(٢٩) د. ابراهيم العيسوي ، وهم اسمه الانفجار السكاني ، الأهرام الاقتصادي ١٩٨٢/١٢/٢٠.

(٣٠) انظر تدعيما بالارقام لهذه الحقائق في :

Mitchell, T., Amerca's Egypt , Middle East Report / No. 169 , 1991 pp. 18 - 34 .

(٣١) لمزيد من التفاصيل في هذه الآراء انظر : د. ابراهيم العيسوي ، انفجار سكاني ام ازمة تنمية ؟ دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٥ .

(٣٢) د. نادر فرجاني ، حقيقة ازمة السكان والتنمية وتنظيم الأسرة ، الأهرام الاقتصادي ١٩٨٤/٢/٦ والمواقف الدولية حول السكان والتنمية ، الأهرام الاقتصادي ١٩٨٤/٤/٢٣ .

(٣٣) د. نادية رمسيس فرح ، الانفجار السكاني مسئولية الانفتاح الاقتصادي ، الأهرام الإقتصادي ، العدد ٨١٥ ، ١٩٨٤/٨/٢٧ .